

العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب

الدكتور إبراهيم بنفراج

أستاذ زائر بجامعة ابن زهر

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع العدالة الضريبية بالمغرب من خلال البحث في مسائل التوازن بين الواجب الضريبي من ناحية وحقوق المُلزم من ناحية أخرى، باعتبارهما عنصرين متكاملين لبناء علاقة جبائية قائمة على مبدأي المشروعية والإنصاف. بحيث تُحاول هذه الدراسة البحثية مقارنة مختلف الأسس التشريعية والتنظيمية والمؤسسية للواجب الضريبي، وما يترتب عنه من التزامات على المُلزم. إلى جانب السلطات المخوَّلة للإدارة الضريبية لتنفيذه، كما تُعنى بتحليل أهم الحقوق والضمانات الموضوعية والإجرائية والقضائية المقررة لحماية المُلزم تحقيقاً للتوازن بين طرفي العلاقة الجبائية (الإدارة؛ المواطن). هذا، وتُخلص ذات الورقة إلى أنَّ تحقيق عدالة ضريبية فعّالة وفعّالة بالنموذج المغربي يقتضي تعزيز قواعد الشفافية والرقابة القضائية، تبسيط المساطر، وكذا تطوير التشريع الجبائي، بما يواكب التحوُّلات الاقتصادية والرقمية ويُعزز الثقة بين المُلزم والإدارة الضريبية.

الكلمات المفتاحية

العدالة الضريبية - الواجب الضريبي - حقوق المُلزم - النظام الجبائي المغربي

Tax Justice in Morocco: Between Right and Obligation

Dr. Brahim BEN FARAJI

(Visiting Professor at Ibn Zohr University)

Abstract

This study addresses the issue of tax justice in Morocco by examining the balance between tax obligations and taxpayer rights, considering them as two complementary elements for building a tax relationship based on the principles of legality and equity. The research attempts to analyze the various legislative, regulatory, and institutional foundations of tax obligations and the resulting obligations of taxpayers. It also examines the powers granted to the tax administration for its implementation and analyzes the most important substantive, procedural, and judicial rights and guarantees established to protect taxpayers and achieve a balance between the two parties in the tax relationship (the administration and the citizen). This paper concludes that achieving effective and efficient tax justice in the Moroccan model requires strengthening the rules of transparency and judicial oversight, simplifying procedures, and developing tax legislation in a way that keeps pace with economic and digital transformations and strengthens trust between the taxpayer and the tax administration.

Keywords

Tax Justice – Tax Obligation – Taxpayer Rights – Moroccan Tax System.

مقدمة

تُشكّل الضريبة 3869 إحدى أهم الأدوات السيادية التي تعتمد عليها الدولة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العمومية، وتنفيذ المشاريع التنموية 3870. وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مما يجعل المنظومة الجبائية مرآة تعكس طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمُلتزمين بالضريبة، وكذا تركز معالم العقد الاجتماعي القائم أساسا على توازن الحقوق والواجبات على حدٍ سواء.

فإذا كانت الدولة تجد مبررها الضريبي في كون الجبائية تكليف إجباري يدخل ضمن مبدأ تحمل الأعباء العامة للدولة، بما يرمز له من حمولة المواطنة واقتسام التكاليف، فإنّ وضع القاعدة القانونية الضريبية لا يستقيم من وجهة نظر مرجعية الأمن القانوني، إلاّ باحترام مجموعة من المتطلبات والمبادئ التي تراعي مراكز أطراف العلاقة الضريبية وتضمن توازنها واستقرارها متى تمّ المساس بها 3871. على اعتبار أنّ الضريبة تُعدّ أحد أهم موارد المالية العمومية، بحيث يُعهد بفرضها وتحصيلها إلى الإدارة الضريبية 3872 التي تمارس في هذا الإطار صلاحيات واسعة، فإنّ أفعالها لهذه الصلاحيات قد تثير في بعض الأحيان إشكالات تتعلق بمدى احترام الحقوق والضمانات المخوّلة للمُلتزمين. مما قد يؤدي إلى نشوء منازعات ضريبية إدارية أو قضائية أو غيرها، بين أطراف العلاقة الجبائية 3873.

ذلك أنّ العدالة الضريبية 3874 3875 Tax Justice تدخل في صميم المتطلبات التي يجب توفرها للقيام بأيّ إصلاح جبائي، طالما أنّ النظام الضريبي العادل هو بمثابة النظام الأكثر فعالية. كما تُعدّ من بين الأهداف الأساسية التي تسعى التشريعات المالية الحديثة إلى تكريسها. وذلك من خلال إرساء نظام ضريبي ينسجم مع متطلبات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية... بما سيضمن مساهمة الجميع في تحمّل الأعباء العامة وفق مبدأي المساواة والقدرة التكليفية، اللذان نصت عليهما على سبيل المثال المادة 13 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي 3876. وفي المقابل، تُكفل للمُكلفين بالضريبة مجموعة من الحقوق والضمانات التي من شأنها أن تحمي مراكزهم القانونية وتعزّز ثقتهم في الإدارة الجبائية.

3869 "الضريبة هي مبلغ نقدي تقتطعه الدولة جبرا، بشكل مباشر أو غير مباشر من أموال أو ثروة الأفراد والشركات والمؤسسات بصفة نهائية، وذلك لتغطية النفقات العامة المختلفة ولتحقيق أغراض النفع العام...". للمزيد انظر: نصر عبد الكريم، دليل العدالة الضريبية: الإطار المفاهيمي والحالة في المنطقة العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2025، ص 2.

3870 عبد الرحيم خليفي، الضرائب في المغرب: السمات والأهداف، مجلة المعرفة، العدد 14، المغرب، مارس 2024، ص 1.

3871 محمد زنون، الأمن القانوني للمُلتزم بأداء الضريبة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون العام، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب، السنة الجامعية 2018 – 2019، ص 2.

3872 "يُقصد بالإدارة الضريبية مجموع الأجهزة والهيئات العمومية المكلفة بتطبيق التشريع الضريبي، من خلال تحديد الدواع الضريبي، وتحصيل الضرائب، ومراقبة الامتثال الجبائي، وغيرها من الصلاحيات المنوطة بها...". للمزيد انظر: عيشة منيه، فعالية الإدارة الضريبية في موريتانيا في مواجهة التهرب الضريبي، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات، العدد 54، أبريل 2026، ص 99.

3873 خالد حيون، رقابة القضاء الإداري على دعاوى المنازعات الضريبية، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات، العدد 54، أبريل 2026، ص 190.

3874 "ظلّ مفهوم العدالة الضريبية يختلف باختلاف مراحل تطوّر الدولة، فمفهومها في مرحلة الفكر الكلاسيكي يختلف عن مفهومها في العصر الحديث، بل أكثر من ذلك نجد له داخل نفس الحقبة الزمنية عدّة تعاريف تختلف فيما بينها. البُني الذي يجعل من العدالة الضريبية مجرد معيار ذاتي قابل للتغيير بين الفينة والأخرى. كما تختلف باختلاف المشارب الفكرية والإيديولوجية، فإذا كانت مثلا المساواة في معاملة الأفراد في تحمّلهم لأعباء الضريبة تعني تطبيق السعر اليّسبي الذي يتغيّر من شخص إلى آخر، أو من فئة لأخرى في أعقاب الثورة الفرنسية، حيث كان النظام الفرنسي في العهد الملكي مجحفا وغير عادل بسبب الإعفاءات الضريبية الممنوحة للنبلاء ورجال الدين. أما في الوقت الراهن فالضريبة النسبية لا تعتبر مقبولا للعدالة الضريبية، وهو الأمر الذي يفيد بأنّ المفهوم الحالي للعدالة الضريبية سيجد مبرراته ليتغير في المستقبل تبعا للظروف المستجدة وللمعايير المقبولة لتلك الظروف...". للمزيد انظر: عمر يزوغ، واقع التّفقات الجبائية وهاجس العدالة الضريبية، مجلة المعرفة، العدد 13، فبراير 2024، ص 293.

3875 Yvette Lind, Introduction: A Contemporary Guide to Tax Justice and Tax Fairness, Nordic Tax Journal, Volume 2021, Issue 1, 2021, p 3.

3876 Michel Bouvier, Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence (Lextenso éditions), Dixième

édition, 2010, p 64.

من هنا إذن، تبرز أهمية هذا الموضوع في ارتباطه بتحقيق دعامة التوازن بين ضرورة ضمان الموارد المالية للدولة من خلال فرض الضريبة، ووجوب احترام حقوق الملتزمين وضمائهم في مواجهة الإدارة الضريبية. بما يجعل تحقيق العدالة الجبائية رهينا بإقامة توازن دقيق بين الواجب الضريبي والحقوق المقررة للملزم.

وعليه، تثار الإشكالية المحورية الآتية: إلى أي حد استطاع المشرع المغربي تحقيق مبدأ التوازن بين تكريس الواجب الضريبي كالتزام دستوري وبين ضمان حقوق المكلفين بالضريبة كركيزة أساسية لتحقيق العدالة الجبائية؟ هذا وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي الأسس التشريعية التي يقوم عليها الواجب الضريبي في النظام الجبائي المغربي أنموذجا؟
 - كيف كرّس المشرع المغربي حقوق وضمائهم الملتزم بالضريبة في إطار تحقيق رهان العدالة الجبائية؟
- للإجابة عن عناصر هذه الإشكالية الرئيسية، ولدراسة ومقاربة تفاصيل الموضوع بدقة سنعمد المنهج التحليلي. وذلك سعيا إلى تحليل النصوص القانونية ذات الصلة ومحاولة استقراء المقترضات المؤطرة للواجب الضريبي وحقوق الملتزم. لذا، سيتم في هذا الصدد اعتماد التصميم الثنائي الآتي:

المطلب الأول: الواجب الضريبي وأسس تكريسه في النظام الضريبي المغربي
المطلب الثاني: حقوق الملتزم وضمائهم لتحقيق العدالة الضريبية بالمغرب

المطلب الأول: الواجب الضريبي وأسس تكريسه في النظام الضريبي المغربي

قد لا يكتمل تكريس الواجب الضريبي بمجرد إقراره دستوريا وتشريعيا، وإنما يقتضي ذلك وضع آليات قانونية تكفل تنفيذه على أرض الواقع. لذلك فقد أحاط المشرع هذا الواجب بمجموعة من الالتزامات الملقة على عاتق الملتزم، كما منح للإدارة الضريبية في المقابل من ذلك سلطات قانونية تؤمن عملية مراقبة احترام هذه الالتزامات وضمن الامتثال لأحكام القانون الضريبي. لذا، سنتطرق هنا للأساس التشريعي للواجب الضريبي (الفقرة الأولى)، ولالزامات الملتزم وسلطات الإدارة في تنفيذ هذا الواجب الضريبي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الأساس التشريعي للواجب الضريبي

يُعتبر مبدأ العدالة الضريبية من أهم مبادئ فرض الضريبة، إذ يرتبط هذا المبدأ بجانب أخلاقي وآخر سياسي. حيث بات من الضروري أن تكون الضرائب عادلة حتى يقبلها الملتزمون بها، ولكي تقل نسبة التهرب منها. كما أن عدم العدالة في فرض الضرائب كانت سببا في قيام العديد من الثورات، لذلك كانت العدالة الضريبية مبدأ دستوريا تحرص الدساتير المعاصرة على النص عليه (أولا)، كما أنها شرط لكل قانون ضريبي³⁸⁷⁷ (ثانيا).

أولا: الإطار الدستوري للواجب الضريبي

لقد انخرط المغرب منذ عدة سنوات في مسار بناء دولة ديمقراطية حديثة، إذ شهد هذا المسار دينامية قوية باعتماد دستور 2011، بحيث أضحت إقرار سياسة ضريبية عادلة ومنصفة شرطا مؤكدا لإنجاح هذا التوجه³⁸⁷⁸.

3877 رمضان صديق، نظريات وقواعد فرض الضريبة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2024، ص 105.

3878 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من أجل نظام جبائي يشكل دعامة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد، إحالة ذاتية رقم 39/ 2019، 2019، المغرب، ص 17.

حيث ينطلق التأسيس العام للواجب الضريبي من الفصل السادس من الدستور المغربي لسنة 2011³⁸⁷⁹، الذي نصّ في فقرته الأولى على أن: "القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، والجميع أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين، بما فهم السلطات العمومية متساوون أمامه وملزمون بالامتثال له". ومن هذا المبدأ العام إذن، تنفّج المساواة أمام الضريبة كمتغيّر متميّز، يقتضي إخضاع المكلفين الذين يوجدون في مراكز قانونية ومالية متماثلة لمعاملة تشريعية واحدة، دون أيّ تمييز غير مبرر. ممّا يرّسخ مفهوم الأمن القانوني في المادة الجبائية، وهو ما يفتح المجال أمام إعمال مبدأ العدالة الضريبية باعتباره امتدادا لمبدأ المساواة أمام القانون. هذا ويشكّل كذلك الفصل 39 من دستور 2011 الأساس الدستوري المباشر للواجب الضريبي، الذي نصّ على أنّه: "على الجميع أن يتحمّل، كل قدر استطاعته، التكاليف العمومية، التي للقانون وحده إحداثها وتوزيعها، وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور". كما يُستفاد من هذا الفصل كذلك بأنّ المشرّع المغربي لم يكتفِ بتقرير واجب المساهمة في الأعباء العامة فحسب، وإنّما قيّده بمبدأ القدرة على الدّفع ومبدأ المساواة أمام الضريبة وبها. باعتباره من أهمّ مظاهر العدالة الضريبية الحديثة. فالمساواة أمام الضريبة لا تعني إخضاع جميع المُلزّمين لنفس العبء الضريبي بصورة مجرّدة، وإنّما تقتضي مراعاة أوضاعهم الاقتصادية ومستوى دخولهم وقدرتهم المالية، بما يضمن توزيع العبء الجبائي بصورة منصفة ومتوازنة.

كذلك ومثال، فقد عزّز الفصل 40 من الدستور المغربي بدوره هذا التوجّه، عندما أقرّ مبدأ التضامن في تحمّل الأعباء العامة، مؤكّدا بأنّه: "على الجميع أن يتحمّل، بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفّرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطّبيعية التي تُصيب البلاد". إذ يبرز هذا المقتضى الدستوري البعد الاجتماعي للضريبة، باعتبارها أداة لتحقيق التكافل الوطني وإعادة توزيع الثروة، وليس مجرد وسيلة مالية لتوفير موارد الخزينة العامة، وإنّما لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

من ناحية أخرى، فإنّ مسألة تكريس الواجب الضريبي يظلّ مرتبطا بمبدأ الشّريعة الضريبية، الذي يُعدّ من أهمّ الضّمّانات الدستورية في المجال الجبائي. فهو المبدأ الذي يجد أساسه في الفصل 388071 من الوثيقة الدستورية الأخيرة (2011)، التي جعلت من اختصاص القانون تحديد القواعد المتعلقة بوعاء الضرائب ونسبها وكيفيات تحصيلها والإعفاءات المقرّرة بشأنها. حيث يترتّب عن ذلك إقرار القاعدة الدستورية المعروفة بـ "لا ضريبة ولا إعفاء إلاّ بنصّ قانوني"³⁸⁸¹، بما يضمن حماية المُلزّمين من أيّ تعسف محتمل ويخضع فرض الضريبة لإرادة السّلطة التشريعية، باعتبارها الممثّل الشّرعي للأمة، ويمنع نقل هذا الاختصاص إلى السّلطة التنفيذية، إلّا في الحدود التي يَسمح بها الدستور. كما حوّل أيضا لممثلي الأمة داخل البرلمان الاختصاص العام في مجال سنّ الضرائب، عبّر التّصويت على قانون المالية³⁸⁸².

زُد على ذلك، فإنّه تكمن أهميّة هذا المقتضى في كونه يُحقّق التّوازن بين مقتضيات الفعالية المالية ومتطلّبات حماية حقوق المُلزّمين، من خلال إخضاع السّياسة الضريبية للنّقاش البرلماني، وربطها بمبدأ المشروعية، بما يضمن شفافية التّشريع الجبائي والثّقة في المنظومة الضريبية.

³⁸⁷⁹ دستور المملكة المغربية صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011.

³⁸⁸⁰ ينصّ الفصل 71 من الدستور على أنّه: "يختصّ القانون، بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بفصول أخرى من الدستور، بالتّشريع في الميادين التالية:

- النّظام الضريبي، ووعاء الضرائب، ومقدارها وطرق تحصيلها;

لِلبرلمان، بالإضافة إلى الميادين المشار إليها في الفقرة السّابقة، صلاحية التّصويت، على قوانين تضع إطار للأهداف الأساسية لنشاط الدّولة، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثّقافية".

³⁸⁸¹ محسن بوعسيرة، إشكالية العدالة الضريبية بالمغرب "التّهرّب الضريبي نموذجا"، مجلة منازعات الأعمال، العدد 45، المغرب، أكتوبر 2019، ص 46.

³⁸⁸² تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من أجل نظام جبائي يشكّل دعامة أساسية لبناء التّموذج التّنموي الجديد، م. س، ص 17.

إذا لا يقف دور المقتضيات الدستورية عند مجرد إقرار الواجب الضريبي، بل يمتد إلى رسم التوازن بين حق الدولة في تعبئة الموارد المالية وحق المُلزم في الخضوع لنظام ضريبي عادل ومُنصف. وبذلك فقد أصبح الدستور المغربي يُشكّل المرجعية الأساسية التي تستند إليها مختلف الإصلاحات الجبائية اللاحقة، إن على مستوى التشريع أو على مستوى السياسات العمومية المرتبطة بالقطاع الضريبي. وهو ما يجعل من العدالة الضريبية مبدأً موجّهاً لمختلف التدخّلات التشريعية والتنظيمية في المجال الجبائي، بالتزام الدولة على إرساء سياسة جبائية عادلة ومتوازنة ومنصفة، ترقى إلى النهوض بالمنظومة الجبائية³⁸⁸³.

ثانياً: المرتكزات القانونية للواجب الضريبي

إذا كان دستور 2011 قد أرسى المبادئ العامة المؤطرة للواجب الضريبي، فإنّ تنزيل هذه المبادئ على أرض الواقع يتمّ من خلال مجموعة من النصوص التشريعية التي شكّلت على امتداد عقود الإطار القانوني المنظم للعلاقة الجبائية بين الإدارة والمُلزم بالضريبة بالمغرب. وقد ارتبط تطوّر المنظومة الجبائية بعدة إصلاحات رامية إلى تحديث النظام الضريبي وتبسيطه ومحاولة تكييفه مع التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتھا المملكة.

وفي هذا السياق، عرف المغرب أوّل إصلاح جبائي شامل سنة 1984 في إطار برنامج التّقويم الهيكلي³⁸⁸⁴، حيث تمّ اعتماد مجموعة من التدابير الهادفة إلى تبسيط وعقلنة وإعادة هيكلة النظام الضريبي، وتوسيع الوعاء الجبائي، وتحسين مردودية التّحصيل الضريبي³⁸⁸⁵ Tax Collection، وكذا تعزيز الضمانات الممنوحة للملزمين. بحيث تمّ إرساء ما أصبح يُعرف بالثلاثية الضريبية³⁸⁸⁶ (الضريبة على الشركات بموجب القانون رقم 24.86؛ الضريبة على الدّخل بموجب القانون رقم 17.89؛ الضريبة على القيمة المضافة بمقتضى القانون رقم 30.85³⁸⁸⁷).

علاوة على ذلك، فقد شكّل هذا الإصلاح نقطة تحوّل أساسية في تاريخ التشريع الجبائي المغربي، إذ ساهم في بناء منظومة قانونية للواجب الضريبي، وفي انتقال النظام الضريبي من تعدّد الضرائب وتشكّل قواعدها إلى توحيد القواعد الجبائية ومحاولة إرساء منظومة أكثر انسجاماً وفعالية.

كما شهدت المنظومة الجبائية المحليّة أيضاً تطوّراً مهماً، من خلال صدور القانون رقم 30.89، حدّد بموجبه نظام للضرائب المستحقّة للجماعات المحلية وهيئاتها³⁸⁸⁸، والذي جاء لتنظيم الضرائب والرّسوم المحليّة وتحديد موارد الجماعات الترابية. غير أنّ الإشكالات العملية التي أفرزها تطبيق هذا القانون، خاصّة ما تعلّق منها بتعقّد مقتضياته وتعدّد الرّسوم الخاضعة له، دفعت بالمشرّع المغربي إلى مراجعته وتعويضه بالقانون رقم 47.06 المتعلّق بجبايات الجماعات الترابية، والذي تمّ تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 14.25 المتعلّق بجبايات الجماعات المحليّة³⁸⁸⁹، هذا الأخير الذي تمّ من خلاله إدخال تعديلات على بعض القواعد

³⁸⁸³ سهام العلوي، الإصلاح الجبائي بالمغرب: السياق – المضامين – الخلاصات، مجلة قانونك، العدد 9، المغرب، شتنبر – أكتوبر 2021، ص 125.

³⁸⁸⁴ القانون المتعلّق بوضع الإصلاح الضريبي الصّادر بتاريخ 1 ماي 1984، صادر بتنفيذه الظهير الشّريف رقم 1.83.38 في 21 رجب 1404 (23 أبريل 1984)، المنشور بالجريدة الرّسمية عدد 3731 بتاريخ 01 ماي 1984.

³⁸⁸⁵ Inter-American Center of Tax Administrations, Manual on Tax Collection and Recovery, Inter-American Center of Tax Administrations, German Agency for International Cooperation, and Inter-American Development Bank, 2016, p 18.

³⁸⁸⁶ أحمد حمومي، الإصلاحات الضريبية بالمغرب في العشرين سنة الأخيرة وسؤال العدالة الضريبية، مجلة براق الدّولية للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، المغرب، 2025، ص 28.

³⁸⁸⁷ خليل اللوح، دور الضريبة في تعزيز الجاذبية للاستثمار وممارسة الأعمال بالمغرب، مجلة الدّراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 01، المغرب، 2021، ص 837.

³⁸⁸⁸ القانون رقم 30.89 يُحدّد بموجبه نظام للضرائب المستحقّة للجماعات المحلية وهيئاتها، الصادر بتنفيذه الظهير الشّريف رقم 1.89.187 في 21 من ربيع الآخر 1410 (21 نوفمبر 1989)، المنشور بالجريدة الرّسمية عدد 4023 بتاريخ 06 دجنبر 1989، ص 1573.

³⁸⁸⁹ القانون رقم 14.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلّق بجبايات الجماعات الترابية، الصّادر بتنفيذه الظهير الشّريف رقم 1.25.50 في ذي الحجة 1446 (6 يونيو 2025)، منشور بالجريدة الرّسمية عدد 7412 بتاريخ 9 ذي الحجة 1446 (12 يونيو 2025)، ص 436.

المرتبطة بالرؤوس المستحقة لفائدة الجماعات الترابية. وذلك انسجاما مع التوجيهات الملكية الرامية إلى تعزيز نظام اللامركزية وتبسيط وتحسين تدبير الجبايات.

لكن قبل ذلك، فقد جاءت المدونة العامة للضرائب لسنة 2007³⁸⁹⁰، لتصبح من أهم المحطات التشريعية في مسار تكريس الواجب الضريبي بالمغرب. إذ ساهمت منذ صدورها في تجميع مختلف النصوص الضريبية المتفرقة ضمن إطار قانوني موحد. مما حدّ من ظاهرة التشتت التشريعي التي كانت تعيق فهم القواعد الضريبية وتطبيقها. كما أصبحت هذه المدونة المرجع الأساسي الذي يُستند إليه تنظيم مختلف مظاهر الالتزام الضريبي، سواء من حيث الوعاء أو التحصيل أو المراقبة أو المنازعة الضريبية، مع إخضاعها لتحسينات دورية من خلال قوانين المالية السنوية.

ومع توالي التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتزايد الانتقادات الموجهة للمنظومة الجبائية، لا سيما من حيث محدودية العدالة الضريبية وضعف المردودية وتعدد الإعفاءات، برزت الحاجة إلى إصلاح جبائي شامل، توجّ بإصدار القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي³⁸⁹¹. وذلك لإرساء المبادئ الأساسية للسياسة الجبائية، والربط بين الواجب الضريبي ومتطلبات العدالة والشفافية وتمويل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ أقرّ في المادة الثالثة منه على توسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التهرب والغش الجبائيين وتعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والمُلتزمين. كما أكدت مواد المدونة في بابها الرابع المعنون بـ "الحكامة" على تجويد الخدمات المقدمة للمُلتزمين، من خلال تحديث ورقمنة الإدارة ودعم مواردها البشرية، والتقييم الدوري لأدائها، وذلك بغية تعزيز نجاعة وفعالية الإدارة الضريبية.

بل ووجد الإصلاح امتداده العملي نسبيا في مخرجات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات³⁸⁹²، التي رسمت آليات تنفيذ هذا الإصلاح، بخاصة من خلال تحديث الإدارة الجبائية، تسريع الرقمنة، تحسين الحكامة وتطوير آليات الامتثال الضريبي Tax Compliance³⁸⁹³. كما واصل النموذج التنموي الجديد والمخطط الاستراتيجي للمديرية العامة للضرائب (2024-2028) تنزيل هذه التوجيهات، بما من شأنه تعزيز فعالية التدبير الجبائي ورفع جودة الخدمات المقدمة للمُلتزمين³⁸⁹⁴.

كما تعرّز هذا البناء التشريعي بالقانون رقم 15.97 بمدونة تحصيل الديون العمومية³⁸⁹⁵، باعتبارها الإطار القانوني المنظم لإجراءات استخلاص الديون العمومية، والتي تُحدّد وسائل التحصيل³⁸⁹⁶ والضمانات الممنوحة لكلّ من الإدارة والمُلتزم، بما يضمن فعالية تنفيذ الالتزام الضريبي في إطار احترام المشروعية القانونية، وهو ما يعكس إرادة المشرّع في إرساء إطار قانوني متكامل يُنظّم مختلف مراحل الالتزام الضريبي.

³⁸⁹⁰ المدونة العامة للضرائب، المحدثه بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الصّادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 دجنبر 2006).

³⁸⁹¹ القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي الصّادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.86 في 15 من ذي الحجة 1442 (26 يوليوز 2021)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7007 بتاريخ 26 يوليوز 2021، ص 5685.

³⁸⁹² المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات، تحت شعار "العدالة الجبائية"، الصخيرات، المغرب، 3 و4 ماي 2019، منشورة على الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية <https://www.finances.gov.ma>.

³⁸⁹³ Joel Slemrod, Tax Compliance and Enforcement, National Bureau of Economic Research, Working Paper Number 24799, Cambridge, Massachusetts, United States of America, July 2018, p 3.

³⁸⁹⁴ Direction Générale des Impôts, Plan stratégique 2024-2028, Ministère de l'Économie et des Finances, Rabat, Maroc, 2024, p 30.

³⁸⁹⁵ القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، الصّادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000)، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 4800 بتاريخ 28 صفر 1421 (فاتح يونيو 2000)، ص 1256.

³⁸⁹⁶ حسب المادة الأولى من القانون رقم 15.97 بمثابة تحصيل الديون العمومية فإنه: "يُقصد بالتحصيل مجموع العمليات والإجراءات التي تهدف إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية على تسديد ما يذمتهم من ديون بمقتضى القوانين والأنظمة الجاري بها العمل أو ناتجة عن أحكام وقرارات القضاء أو عن الاتفاقات".

بيد أنه ورغم هذا التطور التشريعي، ظلّ النظام الجبائي المغربي يعرف تعديلات متواصلة فرضتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات السياسة المالية، على اعتبار أنّ التشريع الضريبي بات يتسم بمرونة كبيرة، تجلّت في إدخال تعديلات دورية من خلال قوانين المالية، الأمر الذي أفرز نوعاً من عدم الاستقرار التشريعي وكثرة الإحالات بين النصوص الضريبية داخل العديد من مواد المدونة العامة للضرائب. وهو ما يجعل قضية مواكبة المستجدات القانونية ضرورة مستمرة بالنسبة لكلّ من الإدارة الجبائية والمُلمّزين³⁸⁹⁷.

وعليه، يتّضح من خلال ما سبق بأنّ الواجب الضريبي بالمغرب لم يعد يستند فقط إلى فكرة السُلطة أو الإكراه القانوني، وإنّما أصبح يقوم على منظومة متكاملة من المبادئ الدستورية والقواعد التشريعية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات تمويل المرافق العمومية و ضمانات العدالة الجبائية، وهو ما يجعل الالتزام الضريبي أحد أبرز مظاهر المواطنة المالية والتضامن الاجتماعي داخل الدولة الحديثة.

الفقرة الثّانية: التزامات المُلمّز وسلطات الإدارة في تنفيذ الواجب الضريبي

يقوم تنفيذ الواجب الضريبي على تكامل التزامات المُلمّز مع الصّلاحيات المخوّلة للإدارة الضريبية، بما يضمن الامتثال لأحكام التشريع الجبائي كواجب ضريبي بالنسبة للمُلمّز (أولاً)، وذلك لغاية تحقيق مبدأ العدالة الضريبية علاوةً بسلطات الإدارة المختصة (ثانياً).

أولاً: مظاهر تجلّي الواجب الضريبي بالنسبة للمُلمّز

جسد المشرع المغربي الواجب الضريبي في التزامات قانونية متكاملة، تفرض على المُلمّز منذ بداية مزاولته للنشاط الخاضع للضريبة إلى غاية انقضاء العلاقة الجبائية، كما يلي بيانه:

أ- الإقرار الضريبي

1- التصريح بالتأسيس

ألزم المشرع المغربي كل من بدأ مزاوله الأنشطة المدرة للدخل والتي يعتبرها خاضعة للضريبة بالتصريح بهذا التأسيس، فحسب المادة 148 من المدونة العامة للضرائب فإنه: "يجب على الخاضعين للضريبة سواء كانت مفروضة عليهم الضريبة على الشّركات أو الضريبة على الدّخل برسم الدّخل المهنية أو كانوا معفيين وكذا الخاضعين للضريبة برسم الدّخل الفلاحية، أن يوجّهوا تصريحاً بالتأسيس وفق مطبوع نموذجي تُعده الإدارة في رسالة مضمونة مع الإشعار بالتسليم، أو يسلموه مقابل وصل إلى المصلحة المحليّة للضرائب التابع لها مقرّهم الاجتماعي، أو مؤسّستهم الرئيسيّة بالمغرب أو موطنهم الضريبي. وذلك داخل أجل لا يزيد عن ثلاثين (30) يوماً من تاريخ التأسيس، إذا كان الأمر يتعلّق بشركة خاضعة للقانون المغربي، أو الاستقرار إذا تعلّق الأمر بمنشأة غير مقيمة، أو من تاريخ بداية النّشاط، إذا تعلّق الأمر بأشخاص ذاتيين أو مجموعات أشخاص ذاتيين حائزين على دخول مهنية أو فلاحية أو هما معا.

إضافةً إلى ذلك، فإنّه يجب أن يتضمّن التصريح، إن اقتضى الحال، المعلومات الضّروية المتعلّقة بفرض الضريبة على القيمة المضافة^{3898 3899} Value Added Tax (VAT) على الخاضعين، سواء تعلّق الأمر بشركة خاضعة للقانون المغربي مفروضة عليها

³⁸⁹⁷ عبد الفتاح بلخال، الضرائب في المغرب "وفق آخر التّعديلات: قانون مالية 2009"، الطبعة الأولى، دار أبي رقراق للطباعة والنّشر، الجزء الأوّل، الرباط، المغرب، 2009، ص 6.

³⁸⁹⁸ "... الضريبة على القيمة المضافة تُفرض على الزيادة في قيمة السلعة التي تكتسبها في مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع، أي أنّها تسري على الإضافات المتتالية لقيمة السلعة وليس على قيمها الكلية في مختلف مراحلها..." للمزيد انظر: سعيد عبد المنعم محمّد، الضريبة على القيمة المضافة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2016، ص 3.

³⁸⁹⁹ United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Guidance Paper Series on Value Added Tax and Goods and Services Tax for Developing

Countries, United Nations, New York, 2025, p 3.

الضريبة على الشركات، أو شركة غير مقيمة، أو تعلق الأمر بشخص ذاتي أو شركات ومجموعات أخرى خاضعة للضريبة على الدخل ولهم دخول مهنية أو فلاحية أو هما معا، أو الخاضعين للضريبة على الدخل حسب نظام المقاول الذاتي".

كما يجب على المُلزم بالإضافة إلى التصريح بالتأسيس المشار إليه أعلاه، أن يقدم للإدارة الضريبية مجموعة من القرارات من بينها:

- الإقرار بتحويل المقر الاجتماعي أو تغيير الموطن الضريبي³⁹⁰⁰، وهذا ما أكدته قرار صادر عن محكمة النقض، إذ جاء فيه أنه: "ما دامت الشركة المحكوم بإفراجها والتشطيب على عنوانها من السجل التجاري لا زالت قائمة و متمتعة بالشخصية المعنوية لانتفاء الدليل على تصفيتها وإنهاء وجودها القانوني، فإنها تبقى ملزمة بضرورة إعلام إدارة الضرائب بعنوانها الجديد ما دام أنه تم التشطيب على عنوانها القديم تفاديا لكل تهرب ضريبي"³⁹⁰¹.

- الإقرار بتوقف المنشأة عن مزاولة نشاطها أو بيعها أو اندماجها أو انقسامها أو تحويلها³⁹⁰².

- الإقرار بالتوقف المؤقت عن مزاولة النشاط³⁹⁰³.

2- التصريح بالدخول المحصل عليها

لقد أكد المشرع المغربي على أنه: "يجب على الخاضعين للضريبة على الدخل، مع مراعاة أحكام المادة 86، أن يوجهوا في رسالة مضمونة مع إشعار بالتسليم أو يسلموا مقابل وصل إلى مفتش الضرائب التابع له موطنهم الضريبي أو مؤسستهم الرئيسية إقرارا بمجموع دخلهم خلال السنة السابقة يُحرر في أو وفق مطبوع نموذجي تُعده الإدارة مع بيان صنف أو أصناف الدخل المتكون منها"³⁹⁰⁴. وذلك لبناء نوع من العلاقة بين المُلزم والإدارة الضريبية، قوامها الثقة المتبادلة، وإعطاء المُلزم فرصة التصريح بدخوله. كما نصت المدونة العامة للضرائب على مجموعة من القرارات في مختلف مقتضياتها، من بينها مقتضيات المواد من 81 إلى 85، وكذا المواد من 151 إلى 154 المكررة مرتين، وفي إطار تحديث الإدارة وتبسيط المساطر، أتاح المشرع المغربي للخاضعين للضريبة إمكانية إيداع هذه القرارات إلكترونيا، وفق الشروط المحددة بقرار للوزير المكلف بالمالية³⁹⁰⁵.

ب- مسك محاسبة منتظمة

أوجب المشرع المغربي من خلال المادة 145 من المدونة العامة للضرائب، على الخاضعين للضريبة مسك محاسبة منتظمة. وذلك طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، بشكل يتيح للإدارة أن تقوم بالمراقبة المنصوص عليها في هذه المدونة، وعلى الخاضعين للضريبة أن يمسكوا المحاسبة المشار إليها في الفقرة أعلاه، وفق شكل إلكتروني حسب معايير محددة بنص تنظيمي.

كما يجب عليهم أن يُعدوا في نهاية كل سنة محاسبية جريدا مفصلة، من حيث الكمية والقيمة للبضائع والمنتجات المتنوعة واللفائف وكذا المواد القابلة للاستهلاك التي يشترونها لغرض بيعها أو لما تستلزمه حاجات الاستغلال.

كذلك يُفرض على الخاضعين للضريبة أن يسلموا إلى المشتريين منهم أو إلى زبائنهم فواتير أو بيانات حسابية مرقمة مسبقا ومسحوبة من سلسلة متصلة أو مطبوعة بنظام معلوماتي، وفقا لسلسلة متصلة يُثبتون فيها زيادة على البيانات المعتادة ذات الطابع التجاري.

3900 حسب مقتضيات المادة 149 من المدونة العامة للضرائب.

3901 قرار صادر عن محكمة النقض عدد 2/248 في الملف الإداري عدد 16/2/4/1955 بتاريخ 2018/03/29، أورده محمد بقيق، المدونة العامة للضرائب والعمل القضائي المغربي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 2023، ص 360.

3902 حسب مقتضيات المادة 150 من المدونة العامة للضرائب.

3903 حسب مقتضيات المادة 150 مكرر من المدونة العامة للضرائب.

3904 حسب مقتضيات المادة 82 من المدونة العامة للضرائب.

3905 حسب مقتضيات المادة 155 من المدونة العامة للضرائب.

إذ أحاطت هذه المادة بجميع الخاضعين للضريبة، كيفما كانت طبيعة نشاطهم، حيث حددت لكلٍ منهم طريقة مسك المحاسبة، والبيانات الواجب تضمينها في الفواتير المسلمة لزبائنهم. إذ تكتسي الالتزامات المحاسبية أهمية بالغة، باعتبارها أداة لضمان شفافية المعاملات وحسن تنظيم النشاط الاقتصادي، وتمكين الإدارة الضريبية من مراقبة الوعاء الضريبي. وعليه، وتكريسا لهذا الالتزام، نصت المادة 211 من نفس المدونة على إلزامية الاحتفاظ بالوثائق المحاسبية طيلة 10 سنوات، تحت طائلة دفع غرامة قدرها 50.000 درهم على كل سنة محاسبية³⁹⁰⁶.

ج- دفع الضريبة

الأصل أن كل التزام عالق بالذمة إلا وينتهي حتما بوفائه، لأن الوفاء أهم وسيلة لانقضاء مختلف الالتزامات، ودين الضريبة دين محمول، أي بمعنى أنه يجب على الملتزم أن يسعى من تلقاء نفسه بالوفاء بدين الضريبة متى حل موعدها، دون انتظار قرار الربط من الإدارة وفي المواعيد المحددة قانونيا، وعدم انتظار الإدارة الضريبية أن تقوم بمطالبته بذلك. كما يُعتبر دين الضريبة واجب الأداء، رغم المنازعة في صحته، أو في مقداره إذ يجب على الملتزم أن يبادر أولا بتنفيذ الالتزام بتاريخ استحقاقه، فيقوم بالوفاء بالضرائب المستحقة عليه. كما يجوز له بعد ذلك أن يطعن في صحة فرض الضريبة أو في تقدير مبلغها، وذلك وفقا لقاعدة "الدفع أولا فالمعارضة". وفي هذا الإطار فقد نظم القانون الضريبي الطُرق التي يُمكن للمدين استعمالها ليُبرئ ذمته من الدين الضريبي، ثم حُوّلت للإدارة الضريبية سلطة توقيع جزاءات الأداء في حالة عدم استيفاء ديونها في الوقت المناسب³⁹⁰⁷.

ثانيا: سلطات الإدارة الضريبية في تنفيذ الواجب الضريبي

منح المشرع المغربي للإدارة الضريبية مجموعة من الصلاحيات التي تمكنها من تنفيذ الواجب الضريبي، من أبرزها ما يلي:

أ- سلطة المراقبة وحق الاطلاع

جعل المشرع المغربي التصريح التلقائي للملتزم ركيزة النظام الجبائي، كما أراد أن يتمتع هذا التصريح بقرينة الصديق، فجعل على الإدارة الضريبية التي أناط بها مهمة المراقبة، عبء إثبات عدم صدقيته عند الاقتضاء، مع احتفاظها بحق مراقبة القرارات والعقود المستعملة لفرض الضرائب والواجبات والرُسوم³⁹⁰⁸. وذلك للتأكد من صحة المعلومات المقدمة، وكذا التحقق أيضا من صحة التصريحات الجبائية والأجال التي يجب احترامها، والأداءات المقدمة من طرف الملتزم ومدى مطابقتها للقواعد القانونية الجبائية وللواقع المالي والاقتصادي لهم. وبالتالي، فعمل الإدارة الضريبية ونشاطها ينصبُّ بالأساس على تطبيق القانون الجبائي وقواعده، وكشف حالات الغش أو التهرب الضريبي، وحمل الملتزم على الامتثال للقانون وفق مسطرة قانونية أقرها المشرع³⁹⁰⁹، إذ يلتزم الخاضعون للضريبة بتسهيل عملية المراقبة التي تقوم بها الإدارة.

كما أن للإدارة الضريبية الحق في الاطلاع وتبادل المعلومات حسب مقتضيات المادة 214 من المدونة العامة للضرائب والمادة 151 من القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية. وذلك من خلال تمكينها من الحصول على المعلومات التي من شأنها أن تُفيدها في ربط وتأسيس ومراقبة مختلف الضرائب والواجبات والمساهمات والرُسوم المستحقة على الخاضعين³⁹¹⁰، وتقديم

3906 حسب مقتضيات المادة 185 المكررة من المدونة العامة للضرائب.

3907 وهيبه مرصالي، دور القضاء في حماية حقوق الخزينة وحقوق الملتزم، دون ذكر الطبعة، مكتبة الرُشاد، سطات، المغرب، 2020، ص 64.

3908 حسب مقتضيات المادة 210 من المدونة العامة للضرائب.

3909 محمد السباعي، دور القضاء في تحقيق التوازن بين حقوق الملتزم وواجباته في الميدان الجبائي، الندوة الوطنية حول موضوع: الإشكالات القانونية والعملية في المجال الضريبي، دفاير المجلس الأعلى، عدد 16، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 2011، ص 84.

3910 عبد الغني بامو والحسن الرشدي، أساسيات القانون الضريبي المغربي، الطبعة الأولى، مطبعة SO-ME-PRINT، أكادير، المغرب، 2023، ص 96.

المعلومات والوثائق المطلوبة لمأموري إدارة الضرائب المحلفين الذين لهم على الأقل رتبة مفتش مساعد داخل أجل أقصاه 30 يوما التي تلي تاريخ تسلّم الطلب.

ب- فحص المحاسبة وإعادة تقدير أسس الضريبة

لقد حوّل المشرع المغربي للإدارة سلطة ممارسة الفحص الضريبي 3911 Tax Audit، سواء من خلال فحص المحاسبة المنصوص عليها في المادة 212 من المدونة العامة للضرائب، أو فحص مجموع الوضعية الضريبية للأشخاص الدائنين حسب ما جاءت به المادة 216 من نفس المدونة، كما تمتلك الإدارة سلطة إعادة تقدير أسس الضريبة المصرح بها من لدن الخاضعين للضريبة في إطار عملية الفحص الضريبي إذا كانت 3912:

- المحاسبة تشوبها اختلالات جسيمة من شأنها أن تشكك في قيمتها الإثباتية بحيث يترتب عنها نقصان في رقم الأعمال أو في الحصيلة المفروضة عليها الضريبة أو لا يتمكن من خلالها تبرير الحصيلة المصرح بها؛
 - المحاسبة يشوبها نقصان في رقم الأعمال المصرح به؛
 - الأرباح قد تم تحويلها من منشأة لها علاقات تبعية بمؤسسات أخرى؛
 - أهمية بعض النفقات التي التزمت بها أو تحمّلها في الخارج المنشآت الأجنبية المزاولة لنشاط دائم في المغرب غير مثبتة؛
 - العمليات المنجزة تكتسي طابعا صوريا أو تهدف فقط للاستفادة من الامتيازات الجبائية بشكل مخالف للأهداف التي ترمي إليها الأحكام التشريعية الجاري بها العمل؛
 - العمليات المنجزة تهدف إلى التملّص من الضريبة أو النقصان من مبلغها الذي كان من المفروض تحمّله بالنظر إلى الوضعية الحقيقية للخاضع للضريبة أو لأنشطته إذا لم تكن هذه العمليات قد أنجزت 3913.
- للإدارة سلطة تصحيح أسس الضرائب وفق المسطرة العدية أو المسطرة السريعة لتصحيح الضرائب المنصوص عليها في المواد 220 و 221 على التوالي في المدونة العامة للضرائب، عندما يتبيّن لها عدم مطابقة مداخل أو أرباح المُلزَم بالضريبة للحقيقة مقارنة مع ما يتوفّر لها من معلومات، أو عند وجود عيب أو نقصان بالإقرارات المدلى بها من طرف المُلزَم.
- غير أنّ سلطة الإدارة في تصحيح أسس فرض أو حساب الرسوم ليست مطلقة من حيث الزّمن. إذ حدّد المشرع في هذا الباب أجل تقادمها في أربع سنوات ابتداء من سنة استحقاق الرّسم، بما يضمن استقرار الوضعية الجبائية للمُلزَم 3914.

ج- الفرض التلقائي للضريبة

تم إخضاع الضرائب المباشرة كلها لنظام الإقرار، الذي يلزم الخاضع للضريبة بالإدلاء بتصريح بالأساس الذي يراه ملائما لتحديد حصّته من المساهمة الضريبية، هذا الإقرار الذي يتعيّن مبدئيا اعتماده كأساس لتحديد قيمة الضريبة، إلّا إذا رأت المصالح الضريبية ما يدعو إلى مراجعته، ويخول الإقرار للإدارة امتياز الانفراد بتحديد العبء الضريبي تلقائيا في نطاق ما يُعبّر عنه التّشريع بفرض الضريبة تلقائيا.

إذ يُمكن اللّجوء إلى الفرض التلقائي للضريبة في حالتين:

- الحالة التي يخالف فيها المُلزَم مقتضيات المتعلقة بحق المراقبة المخوّل للإدارة الجبائية، حيث لا يُقدّم المُلزَم الوثائق المطلوبة لإجراء المراقبة.

The Institute of Chartered Accountants of India, Guidance Note on Tax Audit under Section 44AB of the Income-tax Act, 1961 (Revised 2025), Direct 3911

Taxes Committee, New Delhi, 2025, p 7.

3912 حسب مقتضيات المادة 213 من المدونة العامة للضرائب.

3913 ميثاق المديرية العامة للضرائب، الملزم في مجال المراقبة الضريبية، طبعة 2026، الرّباط، المغرب، ص 10.

3914 حسب مقتضيات المادة 160 من القانون رقم 46.07 المتعلّق بجبايات الجماعات الترابية والمادة 232 من المدونة العامة للضرائب.

- حالة عدم وضع الإقرار أو وضعه ناقصا من حيث المعلومات الأساسية لتحديد وعاء الضريبة أو تحصيلها. فالفرض التلقائي لا يكتسي أي طابع تواجي، لأنَّ تبليغ الإدارة الخاضع للأسس الضريبية محلَّ الفرض التلقائي للضريبة، ليس من شأنه أن يفتح حوارا بين الإدارة والخاضع، وهو ما تتميز به مسطرة التصحيح، فهي لا تدعوه إلى الموافقة أو إبداء ملاحظاته بشأن الأساس المقترح لربط الضريبة، بل هي مجرد دعوة أو تذكير من الإدارة للخاضع للضريبة بالتزاماته الجبائية عند تجاهله لها 3915. وتحقيقا لنوع من العدالة، فقد ميَّز المشرع بين الملزم الذي يتأخَّر في وضع تصريحه الضريبي، وبين الذي لا يقدمه بصفة نهائية، فيتمُّ فرض الضريبة بصورة تلقائية لعدم تقديم الإقرار أو العقود والاتفاقات، وذلك بعد إتمام مسطرة التبليغ المنصوص عليها في المادة 219 من نفس المدونة 3916.

د- توقيع الجزاءات

لا جدوى من سنِّ قواعد قانونية، دون اقترانها بجزاءات تكفل احترامها، فكان للإدارة الضريبية سلطة توقيع الجزاءات الجبائية، وذلك من أجل ضمان احترام قواعد وإجراءات القانون الضريبي والحد من مخالفتها. باعتبار أنَّ الإدارة الضريبية تتمتع بسلطة توقيع الجزاءات، من جهة توقيع الجزاءات المالية المتعلقة مثلا بالوعاء، التي قد تكون جزاءات مالية عندما يتعلق الأمر بتخلُّف الملزم بالضريبة عن وضع إقراره أو عن إخلاله بالتزاماته الإدارية أو المالية أو تأخُّره في تنفيذها، والمنصوص عليها في مجموعة من المواد من المدونة العامة للضرائب (من المادة 184 إلى المادة 192). كما يُمكن أن تقود هذه التصرفات بمرتكبها إلى توقيع جزاء جنائي يستلزم تدخُّل القاضي، والذي يُمكن أن يصل إلى حدِّ الحرمان من الحرية، وذلك في حالة إثبات وقوع جريمة تستلزم توقيع هذا الجزاء 3917.

ومن جهة أخرى، توقيع جزاءات متعلِّقة بالتَّحصيل 3918، مع مراعاة آجال التَّقديم المحددة قانونا 3919، إذ يُعدُّ هذا الأخير أحد الامتيازات التي تُضطلع إليها الخزينة العامة في مواجهة كل ملزم متقاعس على أداء مستحقَّاتها، وذلك وفق مسطرة خاصة 3920، تبتدئ بتبليغ الملزم بإشعار بدون صائر يُذكِّره بموعد الوفاء بالدين الذي على عاتقه، ثمَّ الإنذار، وإن لم يستجب في هذه الحالة يتعرَّض للحجز على ممتلكاته وبيعها لاستيفاء ديون الخزينة، كما قد يصل الأمر إلى لجوء الإدارة إلى الإكراه البدني أو متابعة الغير الحائز كإجراء استثنائي 3921.

المطلب الثاني: حقوق الملزم وضمانات تحقيق العدالة الضريبية بالمغرب

إذا كان تحقيق العدالة الضريبية يقتضي إلزام الملزم بأداء الضريبة وفق القواعد القانونية، فإنَّه يُفترض، في المقابل من ذلك، توفير ضمانات كفيلة بحماية حقوقه في مواجهة الإدارة الضريبية. بحيث تتجلى هذه الضمانات في حقوق موضوعية وإجراءات خاصة (الفقرة الأولى)، فضلا عن آلية الرقابة القضائية (الفقرة الثانية).

3915 نجيب جيري، المنازعات الضريبية بالمغرب: النظام القانوني والإشكالات التطبيقية، مجلة القضاء الإداري، المجلد 4، العدد 8، طنجة، المغرب، 2015، ص 91.

3916 حسب مقتضيات المادة 228 من المدونة العامة للضرائب.

3917 حسب مقتضيات المادة 192 من المدونة العامة للضرائب.

3918 حسب مقتضيات المادتين 208 و 208 مكررة من المدونة العامة للضرائب.

3919 حسب مقتضيات المادة 123 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية.

3920 تنصُّ المادة 39 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية على أنه: "تباشر إجراءات التَّحصيل الجبري للديون العمومية حسب الترتيب التالي:

- الإنذار؛
- الحجز؛
- البيع.

ويمكن أيضا اللجوء إلى الإكراه البدني لتحصيل الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى وفق الشُّروط المنصوص عليها في المواد 76 إلى 83 أدناه".

3921 عبد الحميد بنيحي، سلطة الجزاء في القانون الضريبي المغربي، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، سطات، المغرب، 2020، ص 216.

الفقرة الأولى: الحقوق الموضوعية للملزم بالضريبة

لربما قد لا تكتمل العدالة الضريبية بمجرد تحديد واجبات الملزم، بل تقتضي أيضا إقرار حقوق تكفل حماية مركزه القانوني في علاقته بالإدارة الضريبية، كالحق في التبليغ والإعلام مثلا (أولا)، أو كالحق في المساواة والإنصاف أمام الضريبة (ثانيا).

أولا: الحق في التبليغ والإعلام

تعتبر ضمانات التبليغ من الإجراءات الجوهرية التي يجب على الإدارة الضريبية احترامها، وذلك لمساسها المباشر بحقوق الدفاع. إذ تتم إجراءات التبليغ وفق الكيفية المنصوص عليها في المادة 219 من المدونة العامة للضرائب.

بحيث يتجلى هذا الحق في التزام الإدارة بإعلام الملزم بجميع الإجراءات التي تباشرها، ولا سيما تاريخ بداية عملية فحص المحاسبة، والتاريخ المحدد لإجراء المحاور الشفوية والتواجهية عند نهاية الفحص. وفي حالة عدم إجراء أي تصحيح للأساس الضريبي³⁹²²، وكذا عندما تلاحظ الإدارة وجود أخطاء مادية في القرارات المودعة³⁹²³، فيجب على الإدارة أن تقوم بعملية تبليغ إشعار الفحص والرسائل الأخرى وفق الطرق القانونية المنصوص عليها في المادة 219 من المدونة العامة للضرائب. هذا ويتمتع الملزم بحق الإعلام بتاريخ الشروع في إجراءات التحصيل وتاريخ استحقاق الدين الجبائي، وذلك وفقا لمقتضيات المادة السالفة الذكر والمادة الخامسة من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية³⁹²⁴.

كما أتاح المشرع إمكانية اعتماد التبليغ الإلكتروني بالبريد الإلكتروني المدلى به للإدارة الجبائية من طرف الملزم، كوسيلة حديثة لإعلام الملزم بالإجراءات والقرارات الجبائية، بما ينسجم مع توجه الإدارة الضريبية نحو رقمنة خدماتها وتبسيط علاقتها بالملزم. ونظرا لاعتبار مسطرة التبليغ أساس احترام الإجراءات التوجيهية، وأساس الإعلام الذي هو حق من حقوق الخاضع للضريبة، ووسيلة قانونية تم إقرارها لفائدة الملزم حفاظا على حقوقه في الدفاع عن ذمته المالية، وتكريسا للحوار الذي يجب أن يسود بينه وبين الإدارة في إطار مسطرة توجيهية حقيقية وفعالة، فإن لكل عيب يطال تطبيق مسطرة التبليغ يترتب عنه البطلان، حيث يستوي في ذلك عدم القيام بها أو تطبيقها بشكل معيب. والقضاء الإداري وهو يقرر البطلان في هذا الشأن، لا يتقيد بقاعدة "لا بطلان إلا بنص"، لأن النصوص الجبائية لا ترتب البطلان كجزاء عن هذا الخرق، بل تطبق قاعدة "لا بطلان بدون ضرر"، والضرر هنا يكمن في تفويت الفرصة على الملزم في مناقشة أساس الضريبة في ظل المسطرة التوجيهية المنصوص عليها قانونا³⁹²⁵.

حيث تؤكد التجارب المقارنة، لا سيما توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أن تعزيز الامتثال الضريبي لا يقتصر على توفير المعلومة من قبل الإدارة الجبائية فقط، بل يقتضي الأمر بناء شراكة مع الهيئات المهنية في نشر الوعي الجبائي وتبسيط الالتزامات الضريبية³⁹²⁶.

ثانيا: الحق في المساواة والإنصاف أمام الضريبة

يُعتبر الحق في المساواة وعدم التمييز أمام الضريبة من أهم الضمانات الكفيلة بتحقيق التوازن بين حقوق الملزم ومتطلبات الواجب الضريبي. إذ يقتضي مساهمة أفراد المجتمع جميعا في أداء الضريبة بما يتناسب وقدرتهم المالية، على جميع الخاضعين للضريبة

3922 المديرية العامة للضرائب، ميثاق الملزم في مجال المراقبة الضريبية، م، ص 6 و 11 و 13 و 23.

3923 حسب مقتضيات المادة 221 المكررة من المدونة العامة للضرائب.

3924 تنص المادة 5 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية على أنه: "يجب بمبادرة من الإدارة إخبار الملزمين بتواريخ الشروع في تحصيل جداول الضرائب والرسوم واستحقاقها بكل وسائل الإخبار بما فيها تعليق الملصقات. وترسل الجداول وقوائم الإيرادات إلى المحاسب المكلف بالتحصيل خمسة عشر يوما على الأقل (15) قبل تاريخ الشروع في التحصيل. ويرسل إعلام الضريبة عن طريق البريد في ظرف مغلق إلى كل ملزم مقيّد بالجداول أو قوائم الإيرادات وعلى أبعد تقدير عند تاريخ الشروع في التحصيل وذلك بمبادرة من الإدارة. ويُنشر هذا الإعلام المبلغ الواجب أدائه وتاريخه في الشروع في التحصيل والاستحقاق".

3925 محمد قصري، الحماية القضائية للملزم في مجال المنازعات المتعلقة بفرض وتصحيح الوعاء الضريبي، دون ذكر الطبعة، مطبعة جودة، المغرب، 2010، ص 7.

3926 Organisation de coopération et de développement économiques, Édifier une culture fiscale, civique et citoyenne : Un ouvrage de référence mondial sur l'éducation des contribuables, deuxième édition, Éditions de l'Organisation de coopération et de développement économiques, Paris, 2021, p119

كأفراد، أن يتحملوا عبئها وأن يخضعوا لها دون تمييز أو تفضيل. وهو ما يسمى بعمومية الضريبة، مع أن تراعى في فرضها المقدرة المالية لكلٍ مكلف، لتحقيق المساواة في تحمل الأعباء العامة³⁹²⁷، فتفرض على الجميع حسب وضعهم الاجتماعي³⁹²⁸. إذ يجب ألا يُنسَّ العيب الضريبي معيشة المُلزَم بالضريبة، وألا يؤدي فرض الضريبة إلى مصادرة دخله، أو استهلاك رأسماله³⁹²⁹. أي ألا يقوم بأداء الضريبة على حساب معيشته أو قدرته الإنتاجية، لأنَّ المُلزَم إذا قام بأداء الضريبة على حساب معيشته في هذه الحالة تُصبح الضريبة تحملاً غير مرغوب فيه.

كما لا تركز مبادئ العدالة الضريبية على مبدأ المساواة في فرض الضريبة والقدرة على الدِّفع، بل تجد لها مرجعية في المساواة بين المستفيدين في الإعفاء الضريبي³⁹³⁰ Tax Exemption، لا سيما وأنَّ معيار العدالة الأفقية الذي يقتضي معاملة الأشخاص أصحاب المراكز المتماثلة معاملة متساوية، وإعفاء بعض الأشخاص من دفع الضريبة، يُعدُّ استثناء من قاعدة عموميتها التي تُوجب فرض الضريبة على كافة الأموال والأشخاص، بحيث لا يُعتبر هذا إخلالاً بمبدأ المساواة في تحمل الكافة للعبء الضريبي، إذا ما تقرَّر هذا الاستثناء لذوي الدَّخل المحدود والثروات الضئيلة وأرباب الأسر الفقيرة. وذلك على سبيل المساندة تحقيقاً لأهداف اجتماعية، لكن الذي يتنافى مع مبدأ المساواة في تحمل الضرائب هو تقرير الإعفاء الضريبي الكلي لطائفة معينة رغم إمكاناتها وقدرتها على الدِّفع³⁹³¹.

غير أنَّ التَّطبيق العملي لبعض الإعفاءات الجبائية يُثير تساؤلات بشأن مدى انسجامها مع مبدأ المساواة أمام الضريبة وربطها بالقدرة التَّكليفية، حيث منح المشرع المغربي، في إطار تشجيع الاستثمار، إعفاءات ضريبية لفائدة بعض الخاضعين للضريبة على الشركات، من قبيل المنشآت الحرفية والمؤسسات الفندقية والشركات الصناعية الجديدة طيلة 5 سنوات، مع العلم بأنَّ هذه المؤسسات قد استفادت كذلك من تخفيضات في الرسوم المهنية والخدمات الجماعية بموجب قانون المالية لسنة 2008³⁹³². في المقابل، تخضع الضريبة على الدَّخل لأسعار تصاعدية تتراوح بين 10% و37%، مع إعفاء الدُّخول السنوية التي لا تتجاوز 40.000 درهم³⁹³³. لكن ومن زاوية تحليلية أخرى، يُثير هذا التباين نقاشاً حول مدى اتساق بعض الإعفاءات الجبائية مع مبدئي المساواة أمام الضريبة والقدرة التَّكليفية، خاصة إذا ما هي تجاوزت الغاية التَّحفيزية التي شُرعت من أجلها.

ذلك أنَّه لا يمكن النَّظر إلى قضية العدالة الضريبية بمعزل عن بُعدها الاجتماعي، إذ تقوم على مبدأ المساواة في توزيع الأعباء العامة وفق القدرة التَّكليفية، بما يجعل الضريبة أداة لتحقيق التَّضامن وإعادة التَّوازن بين مختلف فئات المجتمع. كما لا تقتصر العدالة الضريبية على مجرد توجُّي العدالة في إصدار تشريع ضريبي، بل يجب أن تتوفر العدالة كذلك حتَّى في ميدان التَّطبيق، وذلك بالارتكاز على المقومات الآتية³⁹³⁴:

- عمومية الضريبة التي تقتضي توزيع الأعباء على جميع الأشخاص القادرين على المساهمة في الأعباء العامة، كما تقتضي أن تُفرض الضرائب على جميع الأموال بغير استثناء؛

3927 عبد الحق أيت ايهامي، المداخل القانونية لتأطير الاجتهاد الإداري للإدارة الضريبية بالمغرب، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات، العدد 57، المغرب، يوليو 2026، ص 432.

3928 أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتَّشريع الضريبي، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتَّوزيع، الأردن، 2015، ص 128.

3929 رمضان صديق، نظريات وقواعد فرض الضريبة، م. س، ص 134.

3930 Internal Revenue Service, Tax-Exempt Status for Your Organization, Publication 557, United States of America, Department of the Treasury, 2025, p 3.

3931 محمَّد قصري، منازعات تحصيل الديون العمومية وإشكالية العدالة الضريبية والتَّهريب الضريبي، الطبعة الأولى، مطبعة Rprint، المغرب، 2020، ص 162.

3932 أحمد حمومي، الإصلاحات الضريبية بالمغرب في العشرين سنة الأخيرة وسؤال العدالة الضريبية، م. س، ص 28.

3933 حسب مقتضيات المادة 73 من المدونة العامة للضرائب.

3934 محمَّد قصري، منازعات تحصيل الديون العمومية وإشكالية العدالة الضريبية والتَّهريب الضريبي، م. س، ص 164.

- شخصية الضريبة التي تعني مراعاة الظروف والأبعاد الشخصية للملزم عند فرض الضريبة، من حيث ظروفه وأعباءه العائلية والتزاماته، مع مراعاة القدرة التكليفية، وجعل الضريبة بسعر تصاعدي، مع تجنب الازدواج الضريبي³⁹³⁵. وهكذا، فإن العدالة الضريبية تُعدُّ الوسيلة النَّاجعة للحدِّ من ظاهرة الغش والتَّهرب الضريبي³⁹³⁶ Tax Evasion، باعتبار أنَّ الملزم يكون متهرباً من أداء الضريبة إذا ما لجأ إلى بعض وسائل الغش والتَّحايل لإخفاء الواقعة المُدشَّنة للضريبة أو الانتقاص من الدُّخول الخاضعة للضريبة. كما أنَّ احترام مبدأ المساواة أمام الضريبة من شأنه أن يُساهم في تحسين مناخ الثقة بين الإدارة الضريبية والملزمين، وترسيخ قيم المواطنة الجبائية وتعزيز ضمانات الملزمين لتجنب السُّقوط فيما يسمَّى بالتَّعسُّف في استعمال الحق³⁹³⁷.

الفقرة الثَّانية: الضَّمانات الإجرائية والقضائية لحماية الملزم

قد لا تكتمل حماية الملزم بمجرد إقرار ضمانات موضوعية له، بل تقتضي كذلك تمكينه من وسائل إجرائية وقضائية تُتيح له حق الدِّفاع عن مصالحه ومواجهة القرارات الجبائية غير المشروعة، لتحقيق التَّوازن بين سلطات الإدارة وحقوق الملزم. ومن بين هذه الآليات المكفولة تشريعياً لحماية حقوق الملزم نذكر (أولاً) آلية التَّظلم والطَّعن في القرارات الضريبية، ثمَّ (ثانياً) آلية الرِّقابة القضائية.

أولاً: التَّظلم والطَّعن في القرارات الضريبية

يُشكِّل ضمان حق التَّظلم والطَّعن في القرارات الضريبية إحدى الآليات الأساسية لتحقيق العدالة الضريبية، فهذه الأخيرة لا تقتصر على قواعد فرض الضريبة وتحديد وعائها فحسب، وإنَّما تمتدُّ لتشمل الضَّمانات المرتبطة بحق التَّظلم والطَّعن. إذ وضع المشرِّع المغربي آلية المطالبة أو التَّظلم لتسوية النزاعات بين الإدارة والملزم، وهي مسطرة في صالح الملزم والإدارة. بالنِّسبة للملزم فهي تُتيح له مطالبة الإدارة بالتَّراجع عمَّا قرَّره تُجاهه أو تعديله، كمراجعة الضريبة المفروضة عليه مثلاً، أو تصحيح الأخطاء المرتكبة... وغيرها. أمَّا بالنِّسبة للإدارة، فالمسطرة تُمكنها من فرض رقابة داخلية على أعمالها من أجل تصحيح الأخطاء وفرض تطبيق القانون³⁹³⁸.

بحيث نصَّت في هذا الصَّدِّد المادَّة 161 من القانون 47.06 المتعلِّق بجبايات الجماعات التُّرابية والمادَّة 235 من المدوَّنة العامَّة للضرائب على حقِّ الملزم في تقديم المطالبة أو التَّظلم والأجل المحدَّد لممارسته. أمَّا بخصوص تحصيل الديون العمومية³⁹³⁹، فتُعتبر المطالبة إلزامية قبل اللُّجوء إلى القضاء³⁹⁴⁰، إذ يُوجَّه هذا التَّظلم كتابةً داخل أجل المحدَّد لرفعه أمام الجهة المختصة تحت طائلة عدم القبول، مُرفقاً بالبيانات الضَّروورية إلى المدير الجهوي للضرائب بصفته نائباً عن مدير الضرائب بالنِّسبة لضرائب الدَّولة، وإلى الأمر بالصَّرف بالنِّسبة للجماعات التُّرابية، وإلى الخازن العام إذا ما تعلَّق الأمر بإجراءات التَّحصيل.

³⁹³⁵ "الازدواج الضريبي يعني تعدُّد فرض الضريبة على المكلف بأدائها، أي أنَّ في الازدواج الضريبي يدفع المكلف بالضريبة على نفس الوعاء أكثر من مرة لأكثر من إدارة ضريبية، وذلك قد يحدث على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي...". للمزيد انظر: سفيان سرتوي، الاستثمار في ضوء التشريع الضريبي والعمل القضائي، مجلَّة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، سلسلة أبحاث قانونية جامعية معقَّقة، العدد 48، المغرب، دُون ذكر السَّنة، ص 74.

³⁹³⁶ R. Aneka Abirami and T. Vaishali, Tax Evasion and Tax Avoidance: A Detail Analysis, ILE Multidisciplinary Journal, Volume 3, Issue 1, 2024, p 270.

³⁹³⁷ عبد الحق مدكر، الإصلاح الضريبي رافعة لبناء النموذج التَّنموي، المجلَّة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد 24، المغرب، 2020، ص 221.

³⁹³⁸ بوجمعة بوعزاوي، القضاء الإداري المغربي، دُون ذكر الطَّبعة، مطبعة المعارف الجديدة، الرِّباط، المغرب، 2018، ص 109.

³⁹³⁹ تنصُّ المادَّة 119 من القانون رقم 15.97 المتعلِّق بتحصيل الديون العمومية على أنَّه: "يُمكن لأيِّ مدين يكون محل إجراء من إجراءات التَّحصيل الجبري أن يتعرَّض عليه إذا تعلَّقت مطالبته بما يلي:

- قانونية الإجراء المتَّخذ من حيث الشَّكل؛

- عدم اعتبار أداءات يكون قد قام بها".

³⁹⁴⁰ نصَّت المادَّة 120 من القانون رقم 15.97 بمثابة المدوَّنة العامَّة للضرائب على أنَّه: "تُرفع المطالبات المتعلِّقة بإجراءات التَّحصيل الجبري تحت طائلة عدم القبول إلى رئيس الإدارة الذي ينتهي إليه المحاسب المكلف بالتَّحصيل المعني أو إلى من يمثِّله، داخل أجل (60) يوماً الموالي لتاريخ تبليغ الإجراء... عند عدم ردِّ الإدارة داخل أجل 60 يوماً الموالي لتاريخ توصيلها بالمطالبة، كما في الحالة التي يكون القرار في غير صالح المدين، يُمكن لهذا الأخير رفع دعوى أمام المحكمة المختصة".

تتولى الإدارة الضريبية دراسة التظلم والتحقق فيه، وقد تستجيب لمطالبة الطاعن متى ثبت خطأ من جانبها، بحيث يمكن أن يكون ردّها السليبي على مطالبة الطاعن، محطّ قبول الملزم بالأمر الواقع لتتابع إجراءات استخلاص الضريبة، أو محطّ رفض من لدنه مع إمكانية توجيهه إلى القضاء، مع بقاء المبالغ المستحقة واجبة التحصيل أو تحصيلها جبراً، على أن يظلّ للملزم حق استرداد كل المبالغ أو بعضها بعد صدور القرار أو الحكم لصالحه³⁹⁴¹.

وإذا كانت مسطرة التظلم تشكّل آلية بديلة لتسوية النزاع الضريبي، بما توقّره من جهد ومال وتخفيف للعبء عن القضاء، فإنّ عدم إلزام الإدارة بالبثّ في التظلم داخل أجل محدّد، مقابل إلزام الملزم بسلوك هذه المسطرة قبل اللجوء إلى القضاء الإداري³⁹⁴²، قد أفرغها من جزء من فعاليتها، إذ يتسبّب ذلك في ضياع مدّة ثلاثة أشهر على الملزم قبل ولوجه للمسطرة القضائية، على خلاف التجربة الفرنسية التي لا يتقيّد فيها الملزم بالضريبة في حالة الطعن القضائي بالأجل في حالة عدم الجواب من طرف الإدارة الجبائية، مع إقراره بعدم إلزامية مسطرة التظلم³⁹⁴³.

وعليه، فإنّ المنازعة الضريبية تتميز بكونها منازعة على مراحل، أي أنّها لا تُرفع مبدئياً إلى القضاء ابتدائياً³⁹⁴⁴. كما تُعدّ المطالبة النزاعية أمام اللجان الضريبية، والاعتراض على الأسس التي تعتمد عليها الإدارة في تحديد الضرائب، تكريساً لحقّ الملزم في الدفاع عن مصالحه إزاء الإدارة الضريبية، وتجسيدا للتوازن المطلوب بين سلطة الإدارة وحقوق الملزم³⁹⁴⁵.

إذ حدّدت المادّتان 225 و226 من المدوّنة العامة للضرائب تأليف وتركيب اللجان المحلية لتقدير الضريبة واللجان الجهوية واللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة، كما بيّنت اختصاصاتها النوعية والمحلية، إذ ينحصر اختصاصها في النظر في النزاعات ذات الصبغة الواقعية التي قد تنشأ بين الإدارة الضريبية والملزم، بحيث عليها أن تُصرّح بعدم الاختصاص في المسائل القانونية التي ترى أنّ لها علاقة بتفسير نصوص تشريعية أو تنظيمية. غير أنّ اللجنة الوطنية للنظر في الطعون الضريبية يمكنها النظر استثناءً في المسائل المتعلقة بالتعسف في استعمال حقّ إخوله القانون.

ولا تُعدّ اللجنة الوطنية درجة ثانية أو استئنافية بالمعنى التقليدي، بل تُرفع إليها كذلك الطعون التي لم تصدر بشأنها اللجان المحلية لتقدير الضريبة أو اللجان الجهوية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة مقرّرات داخل أجل 12 شهراً. هذا ويجوز للإدارة وللخاضع للضريبة أن يُنازعا عن طريق المحاكم في المقرّرات الصادرة عن اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة وفي المقرّرات

³⁹⁴¹ تنصّ المادة 235 من المدوّنة العامة للضرائب على أنّه: "يجب على الخاضعين للضريبة الذين ينازعون في مجموع أو بعض مبلغ الضرائب والواجبات والرؤوس المفروضة عليهم أن يوجّهوا مطالباتهم إلى مدير الضرائب أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض:

أ- في حالة أداء الضريبة بصورة تلقائية خلال البتّة (6) أشهر الموالية لانصرام الأجل المقرّر؛

ب- في حالة فرض ضريبة عن طريق جداول أو قوائم الإيرادات أو أوامر بالاستخلاص خلال البتّة (6) أشهر الموالية للشهر الذي يقع فيه صدور الأمر بتحصيلها.

يتولّى الوزير المكلف بالمالية أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض البت في المطالبة بعد البحث الذي تقوم به المصلحة المختصة. إذا لم يقبل الخاضع للضريبة القرار الصادر عن الإدارة أو في حالة عدم جواب هذه الأخيرة داخل أجل الثلاثة (3) أشهر الموالية لتاريخ المطالبة وجبت متابعة الإجراءات وفقاً لأحكام المادة 243 أدناه. لا تُحول المطالبة دون التحصيل الفوري للمبالغ المستحقة وإن اقتضى الحال، للشروع في مسطرة التحصيل الجبري مع مراعاة استرداد مجموع أو بعض المبالغ المذكورة بعد صدور القرار أو الحكم".

³⁹⁴² تنصّ المادة 243 من المدوّنة العامة للضرائب على أنّه: "إذا لم يقبل الخاضع للضريبة القرار الصادر عن الإدارة عقب بحث مطالبته، جاز له أن يرفع الأمر إلى المحكمة المختصة داخل أجل الثلاثين (30) يوماً الموالية لتاريخ تبليغ القرار المذكور.

إذا لم تُجب الإدارة داخل أجل الثلاثة (3) أشهر الموالية لتاريخ المطالبة، جاز كذلك للخاضع للضريبة الطّالِب رفع طلب إلى المحكمة المختصة داخل أجل الثلاثين (30) يوماً الموالية لتاريخ انقضاء أجل الجواب المشار إليه أعلاه".

³⁹⁴³ خليل اللواح، دور الضريبة في تعزيز الحافزية للاستثمار وممارسة الأعمال بالمغرب، م. س، ص 843.

³⁹⁴⁴ حسن صهيبي، القضاء الإداري المغربي، الطبعة الثّانية، سلسلة دراسات وأبحاث في الإدارة والقانون، العدد 3، مراكش، المغرب، 2019، ص 172.

³⁹⁴⁵ أيمن الحداد، العدالة الضريبية بالمغرب بين مقارنة الامتيازات والضمانات القانونية، مجلّة الباحث للدراسات والأبحاث العلمية، العدد 81، المغرب، يوليو 2025، ص 389.

المتضمنة لتصريح اللجنة المذكورة بعدم اختصاصها داخل أجل الستين (60) يوما الموالية لتاريخ تبليغ مقررات هذه اللجنة، مع عدم جواز الطعن أمام القضاء وأمام اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة في آن واحد³⁹⁴⁶. بناءً على ذلك، فإن تحقيق رهان العدالة الضريبية لا يتأتى إلا بتدعيم وتفعيل آليات تحريك الدعوى الإدارية في المنازعة الضريبية، وتطوير الاختصاصات النوعية والمحلية للجان الطعن الضريبي، مع جعلها تتماشى مع كل ما يضمن حقوق الخزينة وحقوق الملتزمين بالضريبة على حدٍ سواء³⁹⁴⁷.

ثانيا: الرقابة القضائية ودورها في تكريس العدالة الضريبية

تجسد الرقابة القضائية على أعمال الإدارة الضريبية إحدى أهم ضمانات تحقيق العدالة الضريبية، باعتبارها وسيلة تحقيق التوازن بين حماية المال العام وحماية حقوق الملتزمين وضمان احترام القواعد القانونية المنظمة للعلاقة الجبائية. وقد شرعت المحاكم الإدارية المحدثة بموجب القانون رقم 41.90 المحدث للمحاكم الإدارية³⁹⁴⁸، في ممارسة اختصاصاتها منذ سنة 1994 باعتبارها الجهة القضائية المختصة بالنظر في المنازعات الإدارية، بما فيها المنازعات الضريبية³⁹⁴⁹. وإذا كانت القواعد الموضوعية تفرض على كل مواطن (ة) اكتسب دخلا أو حقق رقم أعمال، أداء مبالغ ضريبية معينة، فإن القواعد المسطرية تضطلع بدور أساسي في تأطير عمل الإدارة وإخضاعه لمبدأ المشروعية، بما يضمن احترام الضمانات المقررة للملزم³⁹⁵⁰. فإذا ما كان المشرع المغربي قد أعطى مجموعة من الحقوق والصلاحيات للإدارة الضريبية لتمكينها من مراقبة وتصحيح الأساس الضريبي، فهو في المقابل قد ألزمها باحترام مجموعة من الإجراءات المقررة كضمانات للملزم ورتب القضاء عن الإخلال بها بطلان مسطرة تصحيح الضريبة لارتباطها بحق الدفاع الذي يُعتبر من النظام العام. ولما ترمي إليه من إشراك الملتزم في مسطرة تصحيح أساس الضريبة بواسطة المسطرة التوجيهية بينه وبين الإدارة التي من شأنها أن تحمي حقوقه ومراكزه القانونية، وكذا إذا كان الأمر يتعلق بفحص محاسبة ما ومسطرة المراجعة مما يؤدي لبطلان فرض الضريبة³⁹⁵¹.

حيث لا تقتصر الرقابة القضائية في هذا المجال على التحقق من احترام الإدارة للمساطر والضمانات المقررة قانونا، وإنما تمتد كذلك إلى فحص وسائل الإثبات، التي تتطلب في دعاوى المنازعات الضريبية، كما هي منظمة في ظل ظهير الالتزامات والعقود والمدونة العامة للضرائب، وفحص الوقائع التي استندت إليها في تحديد الوعاء الضريبي أو تصحيحه، بما يضمن عدم تأسيس الضريبة إلا على عناصر ثابتة ومشروعة.

فغاية الإثبات³⁹⁵² في المادة الضريبية بالنسبة للإدارة الضريبية تكمن في إعطائها صلاحيات وإمكانية إثبات توفر شروط إعمال النص الجبائي، وإثبات الواقعة المنشئة للضريبة أو إثبات المادة الضريبية بصفة عامة والإجراءات المرتبطة بها أو تصحيحها أو أيضا إثبات المخالفة للنظام الجبائي. وذلك بهدف تطبيق النصوص القانونية الضريبية، وخلق نوع من المساواة في تحمل الأعباء

³⁹⁴⁶ المديرية العامة للضرائب، ميثاق الملزم في مجال المراقبة الضريبية، م. س، ص 27.

³⁹⁴⁷ حسن صهيبي، القضاء الإداري المغربي، م. س، ص 172.

³⁹⁴⁸ القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.91.225 صادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 دجنبر 1993)، منشور بالجريدة الرسمية ع 4227 بتاريخ 18 جمادى الأولى (3 نونبر 1993)، ص 2168.

³⁹⁴⁹ جاء في المادة 8 من القانون 41.90 المحدث للمحاكم الإدارية أنه: "تختص المحاكم الإدارية ... بالنظر في النزاعات الناشئة عن تطبيق النصوص التشريعية المتعلقة بالضرائب ... وبإبالت في الدعاوى المتعلقة بتحصيل الديون المستحقة للخزينة العامة..."

³⁹⁵⁰ محمد قصري، الحماية القضائية للملزم في مجال المنازعات المتعلقة بفرض وتصحيح الوعاء الضريبي، م. س، ص 2.

³⁹⁵¹ محمد قصري، المنازعات الجبائية المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة أمام القضاء المغربي، الطبعة الثالثة، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2011، ص 118.

³⁹⁵² "يُشكل الإثبات انطلاقة حقيقية لمسار إجراءات أية دعوى، كما أن تطبيق أية قاعدة قانونية لا يتم إلا بناءً على وقائع ثابتة، ومنها تلك المنازعات التي تحصل في المادة الضريبية التي تُعد من أكثر المجالات التي تتطلب إعمال قواعد الإثبات، فهذا النوع من المنازعات لا يمكن أن يخرج عن هذه المبادئ لكن مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي تميزها عن باقي المنازعات...". للمزيد انظر: عبد العزيز موهيب، خصوصيات الإثبات في تسوية المنازعات الضريبية في ضوء العمل القضائي بالمغرب، دون ذكر الطبعة، مطبعة الأمنية، الرباط، المغرب، 2024، ص 205.

الضريبة. أما بالنسبة للملزم فغاياته من الإثبات في المادة الضريبية هي إثبات انعدام صفته كملزم بالفرض الضريبي أو إثبات انعدام الواقعة المنشئة للضريبة، أو إثبات دخله أو رقم أعماله أو إعفائه من الواجب الضريبي³⁹⁵³.

في هذا السياق، أكدت محكمة النقض في قرار لها³⁹⁵⁴: "أن عدم مناقشة المحكمة لوصولات الأداء وقوائم الأداء المدلى بها لإثبات قطع التقادم، وعدم إجراء التحقيق اللازم للتأكد من مدى انطباقها على الضريبة المنازع فيها، يحرم محكمة النقض من بسط رقابتها على ما أثير، ويكون القرار ناقص التعليل عرضة للنقض". بحيث يستفاد من هذا التوجه بأن القاضي الإداري ملزم بفحص الأدلة الجوهرية المقدمة في النزاع ومناقشتها متى كان من شأنها التأثير في تحديد مدى استحقاق الدين الضريبي أو سقوطه بالتقادم، بما يؤكد امتداد الرقابة القضائية إلى الأساس الواقعي للمطالبة الضريبية.

ولتمكينه من الاضطلاع بهذه المهمة، يملك القاضي الإداري سلطته في التحقيق ثمكته من تكوين قناعته على أساس عناصر موضوعية، من بينها الخبرة والمعينة وفحص الوثائق والمستندات، متى اقتضت طبيعة النزاع ذلك، إذ تُعتبر الخبرة³⁹⁵⁵ من بين أهم الإجراءات المعتمدة في مجال المنازعات الضريبية. كما تُعد إجراء من إجراءات التحقيق المدنية التي يأمر بها القاضي، طبقا للفصول من 59 إلى 66 من قانون المسطرة المدنية الحالي، وفي المواد من 123 إلى 130 من قانون المسطرة المدنية الجديد رقم 3956.

إذ يمكن للقاضي أن يلجأ للخبرة لاستكمال تكوين قناعته في بعض المسائل التقنية التي قد يستعصي عليه الوقوف عليها من خلال معطيات ووثائق الملف³⁹⁵⁷. غير أن تقرير الخبير لا يقيد القاضي، إذ يظل له كامل السلطة في تقدير نتائجه والأخذ بها أو استبعادها. هذا وقد أكدت محكمة النقض على أن لمحكمة الموضوع سلطة تقديرية في تقييم نتيجة الخبرة متى أقامت قرارها على تعليل سائغ³⁹⁵⁸.

فضلا عن ذلك، فإن أي خطأ في دراسة الأدلة الكتابية يمكن أن يعرض حكم القاضي للطعن. حيث جاء في قرار للمحكمة بأنه: "لما كان الإثبات يتناول مسائل موضوعية، فإنه يدخل في سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولا يخضع فيه لرقابة محكمة النقض، والمحكمة لما لم تلتفت إلى سندات التسليم والموجودة نسخ منها ضمن وثائق الملف ولم تحقق فيها، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعملت قرارها لتعليل فاسدا يوازي انعدامه، مما يُعرضه للنقض"³⁹⁵⁹.

تأسيسا على ما سبق، فالرقابة القضائية تمتد إلى مختلف عناصر المنازعة الضريبية، من مشروعية المسطرة إلى ثبوت الأساس الواقعي والقانوني للضريبة، بما يضمن سلامة تطبيق القاعدة الجبائية، ويكرس العدالة الضريبية.

خاتمة

3953 حنان بوتوميت، منازعات الضريبة في مرحلة تأسيس الضريبة بين القضاء الشامل والإلغاء، مجلة منازعات الأعمال، العدد 32، المغرب، 2018، ص 123.

3954 قرار محكمة النقض رقم 2/67 الصادر بتاريخ 19 يناير 2023 في الملف الإداري رقم 2022/2/4/486، منشور على المنصة الرقمية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية: <https://juriscassation.cspj.ma>، تاريخ الاطلاع 22 يوليوز 2026.

3955 "الخبرة من خلال مصطلحها اللغوي، من أخبر يُخبر خبرا، ويُقصَد بالشخص أو الإطار المكلف بها خبرا، باعتبار أن مجال الخبرة ينصبُّ أساسا على المجال القضائي، الأمر الذي اعتبرته معه الخبرة، بأنها خبرة قضائية...". للمزيد انظر: عبد الغاني رياضي، الخبرة القضائية في الميدان المدني والجنائي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، الرباط، المغرب، 2025، ص 35.

3956 القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.26.07 في 22 من شعبان 1447 (11 فبراير 2026)، منشور بالجريدة الرسمية ع 7485، بتاريخ 5 رمضان 1447 (23 فبراير 2026)، ص 1220.

3957 محمد نعناني، المهن القانونية والقضائية بين النص القانوني وإكراهات الممارسة، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، الرباط، المغرب، 2026، الصفحة 163.

3958 قرار محكمة النقض عدد 344 الصادر بتاريخ 24 مارس 2022، في الملف الإداري رقم 2020/2/4/3013، منشور على المنصة الرقمية <https://juriscassation.cspj.ma>، اطلع عليه بتاريخ 30 مارس 2026.

3959 قرار محكمة النقض عدد 77، الصادر في 26 يناير 2023، في الملف الإداري رقم 2021/1/4/3654، منشور على المنصة الرقمية <https://juriscassation.cspj.ma>، اطلع عليه بتاريخ 30 مارس 2026.

من خلال ما تقدم، يتضح بأن مسألة العدالة الضريبية في المغرب أضحت مسارا متواصلا يتجاوز مجرد سن النصوص القانونية والتعديلات المتكررة لها، ليرتبط بتجسيد التوازن الميداني بين حق الدولة في الموارد و ضمانات حماية الذمة المالية للملزم. كما بات يفرض التطور المتسارع للاقتصاد الرقمي تحديات جديدة على المنظومة الجبائية الوطنية، تتمثل أساسا في صعوبة تحديد مكان تحقيق القيمة الخاضعة للضريبة، وغياب التواجد المادي للفاعلين الرقميين. مما يخل بمبدأ العدالة في توزيع العبء الضريبي. لذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في آليات التحصيل الجبائي وتكييفها مع المعايير الدولية. بحيث لا يمكن الحديث عن إرساء مواطنة مالية حقيقية إلا بتخليق التدبير الجبائي وتقوية نجاعة الرقابة القضائية. وبالتالي، ينبغي استثمار التوجيهات التشريعية الكفيلة بتوطيد الاستقرار التشريعي وتوسيع الشفافية بين أطراف العلاقة الجبائية.

وعليه إذن، أمكننا تقديم بعض الخلاصات والاستنتاجات المركزة كالآتي:

- وجود تفاوت في الفعالية والأجال بين المساطر المفروضة على الملزم وتلك التي تطبقها الإدارة؛
 - تأثير الإعفاءات الجبائية الواسعة والتباين في أسعار الضريبة سلباً على أعمال مبدأ القدرة التكليفية؛
 - اضطلاع القاضي الإداري بدور أساسي في حماية الملزم من المساطر التعسفية وتصحيح الاختلالات المرتبطة بتحديد الوعاء وتحصيل الضريبة.
- لذا، حاولنا أن نعرض في ختام هذه الورقة البحثية لبعض من المقترحات الآتية:
- التوفيق بين السياسة الضريبية والسياسات العامة في إطار استراتيجية مندمجة، مع تبني سياسة ضريبية شفافة ونزيهة باعتماد روح المواطنة وتخليق الإدارة الضريبية لتحقيق العدالة الضريبية المنشودة؛
 - إرساء نظام يضمن المساواة في توزيع موارد الميزانية، من أجل ترسيخ مبادئ التضامن بين الجهات والمساهمة في الحد من التفاوتات المجالية والثرائية؛
 - اعتماد مقاربات تشريعية جديدة ومحاولة التفاعل مع المعايير الدولية ذات الصلة، لفرض ضرائب عادلة على الخدمات الاقتصادية الرقمية.

لائحة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

❖ الكتب

- محمد نعناني، المهن القانونية والقضائية بين النص القانوني وإكراهات الممارسة، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، الرباط، المغرب، 2026.
- نصر عبد الكريم، دليل العدالة الضريبية: الإطار المفاهيمي والحالة في المنطقة العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2025.
- عبد الغاني رياضي، الخبرة القضائية في الميدان المدني والجنائي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، الرباط، المغرب، 2025.
- رمضان صديق، نظريات وقواعد فرض الضريبة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2024.
- عبد العزيز موهيب، خصوصيات الإثبات في تسوية المنازعات الضريبية في ضوء العمل القضائي بالمغرب، مطبعة الأمانة، الرباط، المغرب، 2024.
- عبد الغني بامو والحسن الرشدي، أساسيات القانون الضريبي المغربي، الطبعة الأولى، مطبعة SO-ME-PRINT، أكادير، المغرب، 2023.
- محمد بفقير، المدونة العامة للضرائب والعمل القضائي المغربي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة النجاة الجديدة، المغرب، 2023.
- محمد قصري، منازعات تحصيل الديون العمومية وإشكالية العدالة الضريبية والتأخر الضريبي، الطبعة الأولى، مطبعة Rprint، المغرب، 2020.
- وهيبه مرصالي، دور القضاء في حماية حقوق الخزينة وحقوق الملزم، مكتبة الرشد، سطات، المغرب، 2020.
- حسن صغيب، القضاء الإداري المغربي، الطبعة الثانية، سلسلة دراسات وأبحاث في الإدارة والقانون، العدد 3، مراكش، المغرب، 2019.
- بوجمعة بوعزاوي، القضاء الإداري المغربي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 2018.
- سعيد عبد المنعم محمد، الضريبة على القيمة المضافة، الطبعة الأولى، دون ذكر المطبعة، القاهرة، مصر، 2016.
- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- محمد قصري، المنازعات الجبائية المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة أمام القضاء المغربي، الطبعة الثالثة، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2011.
- محمد السباعي، دور القضاء في تحقيق التوازن بين حقوق الملزم وواجباته في الميدان الجبائي، الندوة الوطنية حول موضوع: الإشكالات القانونية والعملية في المجال الضريبي، دفاتر المجلس الأعلى، عدد 16، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 2011.

- محمد قصري، الحماية القضائية للملزم في مجال المنازعات المتعلقة بفرض وتصحيح الوعاء الضريبي، مطبعة جودة، المغرب، 2010.
- عبد الفتاح بلخال، الضرائب في المغرب "وفق آخر التعديلات: قانون مالية 2009"، الطبعة الأولى، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الجزء الأول، الرباط، المغرب، 2009.

❖ أطروحة جامعية

- محمد زنون، الأمن القانوني للملزم بأداء الضريبة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون العام، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب، السنة الجامعية 2018 – 2019.

❖ المقالات العلمية

- عبد الحق أيت اتمامي، المداخل القانونية لتأطير الاجتهاد الإداري للإدارة الضريبية بالمغرب، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات، العدد 57، المغرب، يوليو 2026.
- عيشة منيه، فعالية الإدارة الضريبية في موريتانيا في مواجهة التهرب الضريبي، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات، العدد 54، المغرب، أبريل 2026.
- خالد حيون، رقابة القضاء الإداري على دعاوى المنازعات الضريبية، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات، العدد 54، المغرب، أبريل 2026.
- أحمد حمومي، الإصلاحات الضريبية بالمغرب في العشرين سنة الأخيرة وسؤال العدالة الضريبية، مجلة براق الدولية للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، المغرب، 2025.
- أيمن الحداد، العدالة الضريبية بالمغرب بين مقاربة الامتيازات والضمانات القانونية، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث العلمية، العدد 81، المغرب، يوليو 2025.
- عبد الرحيم خليفي، الضرائب في المغرب: السمات والأهداف، مجلة المعرفة، العدد 14، المغرب، مارس 2024.
- عمر يزوغ، واقع التفقات الجبائية وماجس العدالة الضريبية، مجلة المعرفة، العدد 13، المغرب، فبراير 2024.
- خليل اللواح، دور الضريبة في تعزيز الحافزية للاستثمار وممارسة الأعمال بالمغرب، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 01، المغرب، 2021.
- سهام العلوي، الإصلاح الجبائي بالمغرب: السياق – المضامين – الخلاصات، مجلة قانونك، العدد 9، المغرب، شتنبر – أكتوبر 2021.
- عبد الحق مذكر، الإصلاح الضريبي رافعة لبناء النموذج التنموي، المجلة المغربية للأظمة القانونية والسياسية، العدد 24، المغرب، 2020.
- عبد الحميد بنيجي، سلطة الجزاء في القانون الضريبي المغربي، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، المغرب، 2020.
- محسن بوعسرة، إشكالية العدالة الضريبية بالمغرب "التهرب الضريبي نموذجاً"، مجلة منازعات الأعمال، العدد 45، المغرب، أكتوبر 2019.
- حنان بوتوميت، منازعات الضريبة في مرحلة تأسيس الضريبة بين القضاء الشامل والإلغاء، مجلة منازعات الأعمال، العدد 32، المغرب، 2018.
- نجيب جيري، المنازعات الضريبية بالمغرب: النظام القانوني والإشكالات التطبيقية، مجلة القضاء الإداري، المجلد 4، العدد 8، المغرب، 2015.
- سفيان سروي، الاستثمار في ضوء التشريع الضريبي والعمل القضائي، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، سلسلة أبحاث قانونية جامعية معققة، العدد 48، المغرب، ذون ذكر السنة.

❖ النصوص القانونية

- دستور المملكة المغربية صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرز بتاريخ 30 يوليو 2011.
- القانون المتعلق بوضع الإصلاح الضريبي الصادر بتاريخ 1 ماي 1984، صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.83.38 في 21 رجب 1404 (23 أبريل 1984)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 3731 بتاريخ 01 ماي 1984.
- القانون رقم 30.89 يُحدد بموجبه نظام للضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.187 في 21 من ربيع الآخر 1410 (21 نونبر 1989)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 4023 بتاريخ 06 دجنبر 1989.
- القانون رقم 14.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.50 في ذي الحجة 1446 (6 يونيو 2025)، منشور بالجريدة الرسمية عدد 7412 بتاريخ 9 ذي الحجة 1446 (12 يونيو 2025).
- المدونة العامة للضرائب، المحدث بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 دجنبر 2006).
- القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.86 في 15 من ذي الحجة 1442 (26 يوليو 2021)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7007 بتاريخ 26 يوليو 2021.
- القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000)، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 4800 بتاريخ 28 صفر 1421 (فاتح يونيو 2000).
- القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.91.225 صادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 دجنبر 1993)، منشور بالجريدة الرسمية ع 4227 بتاريخ 18 جمادى الأولى (3 نونبر 1993).
- القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.26.07 في 22 من شعبان 1447 (11 فبراير 2026)، منشور بالجريدة الرسمية ع 7485، بتاريخ 5 رمضان 1447 (23 فبراير 2026).

❖ القرارات القضائية

- قرار محكمة النقض رقم 2/67 الصادر بتاريخ 19 يناير 2023 في الملف الإداري رقم 2022/2/4/486.

- قرار محكمة النقض عدد 344 الصّادر بتاريخ 24 مارس 2022، في الملف الإداري رقم 2020/2/4/3013.
- قرار محكمة النقض عدد 77، الصّادر في 26 يناير 2023، في الملف الإداري رقم 2021/1/4/3654.

❖ الوثائق المختلفة

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من أجل نظام جبائي يُشكّل دعامة أساسية لبناء النّموذج التنموي الجديد، إحالة ذاتية رقم 39 / 2019، 2019، المغرب.
- ميثاق المديرية العامة للضرائب، الملزم في مجال المراقبة الضريبية، طبعة 2026، الرباط، المغرب.
- المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات، تحت شعار "العدالة الجبائية"، الصخيرات، المغرب، 3 و 4 ماي 2019.

❖ المواقع الإلكترونية

- الموقع الرّسّي لوزارة الاقتصاد والمالية (المملكة المغربية): [/https://www.finances.gov.ma](https://www.finances.gov.ma)
- الموقع الرّسّي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية (المملكة المغربية): [/https://juriscassation.cspj.ma](https://juriscassation.cspj.ma)

ثانيا: مراجع باللّغة الأجنبية

- United Nations, Guidance Paper Series on Value Added Tax and Goods and Services Tax for Developing Countries, Department of Economic and Social Affairs, United Nations, New York, 2025.
- The Institute of Chartered Accountants of India, Guidance Note on Tax Audit under Section 44AB of the Income-tax Act, 1961 (Revised 2025), Direct Taxes Committee, New Delhi, 2025.
- Internal Revenue Service, Tax-Exempt Status for Your Organization, Publication 557, United States of America, Department of the Treasury, 2025.
- Direction Générale des Impôts, Plan stratégique 2024-2028, Ministère de l'Économie et des Finances, Rabat, Maroc, 2024.
- R. Aneka Abirami and T. Vaishali, Tax Evasion and Tax Avoidance: A Detail Analysis, ILE Multidisciplinary Journal, Volume 3, Issue 1, 2024.
- Organisation de coopération et de développement économiques, Édifier une culture fiscale, civique et citoyenne : Un ouvrage de référence mondial sur l'éducation des contribuables, deuxième édition, Éditions de l'Organisation de coopération et de développement économiques, Paris, 2021.
- Yvette Lind, Introduction: A Contemporary Guide to Tax Justice and Tax Fairness, Nordic Tax Journal, Volume 2021, Issue 1, 2021.
- Joel Slemrod, Tax Compliance and Enforcement, National Bureau of Economic Research, Working Paper Number 24799, Cambridge, Massachusetts, United States of America, July 2018.
- Inter-American Center of Tax Administrations, Manual on Tax Collection and Recovery, Inter-American Center of Tax Administrations, German Agency for International Cooperation, and Inter-American Development Bank, 2016.
- Michel Bouvier, Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence (Lextenso éditions), Dixième édition, 2010.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبتس العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعناء مية
التدريس في اكتنتاش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيلوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية

ZDB-ID: 3252561-8 | ISSN: 2509-0291 | CC BY 4.0
Online - Open Access | اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة



قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شفاء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام
- د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص
- د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام
- د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية
- د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام
- د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير
- ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق و جدة
- ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي
- ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات
- ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية
- د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير
- ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. حلومي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. عبد الواحد الركيلى : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق
- ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق
- ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق
- د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

- د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية
- د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق
- د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -
- د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية
- د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق
- د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص
- د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص
- د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق
- ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص
- د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص
- د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص
- د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص
- ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط
- ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص
- د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص
- ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام
- د. هودي لمخايل : دكتورة في القانون الخاص
- د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام
- د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب
- د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد الله شني : دكتور في القانون الخاص
- د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص
- د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص
- د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية
- د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية
- د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية
- د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا
- د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص
- د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص
- د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
• محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقوي إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhanman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع